صندوق ضمان الودائع البنكية

الموازنة في 31 ديسمبر 2023

(بالدينار التونسي)

	2023/12/31	2022/12/31
الأصول		
1- السيولة وما يعادل السيولة	7 791 285	43 102 585
2- توظيفات قصيرة المدى	553 944 826	365 105 307
3-المنخرطون والمدينون الآخرون	36 778 310	30 950 240
4- مبالغ للاستخلاص لأصول في التصفية	0	0
5- توظيفات طويلة المدى	511 879 338	410 034 037
6- القروض المضمونة الممنوحة للمنخرطين	0	0
7- الأصول الثابتة غير المادية والمادية	223 817	302 180
8- أصول أخرى	81 992	35 576
مجموع الأصول	**1 110 699 568**	**849 529 925**
الخصوم		
1- ديون التعويضات	0	0
2- مزودون ودائنون آخرون	12 362	7 914
3-قروض	0	0
4- خصوم أخرى	65 539 222	54 842 717
مجموع الخصوم	**65 551 584**	**54 850 631**
الأموال الذاتية		
1- رأس المال	5 000 000	5 000 000
2- الاحتياطات	0	0
3-أموال ذاتية أخرى	0	0
4- نتائج مؤجلة	0	0
5-مدخرات لأخطار التدخل	1 040 147 984	789 679 294
5- نتيجة السنة	0	0
مجموع الأموال الذاتية	**1 045 147 984**	**794 679 294**
مجموع الخصوم والأموال الذاتية	**1 110 699 568**	**849 529 925**

صندوق ضمان الودائع البنكية

قائمة النتائج لسنة 2023

(بالدينار التونسي)

	2023/12/31	2022/12/31
إيرادات الاستغلال		
1- مساهمة المنخرطين	227 048 415	210 775 921
2- إيرادات التوظيفات الصافية	80 954 544	53 108 058
3-المنخرطون والمدينون الآخرون	88 441	147 566
مجموع إيرادات الاستغلال	**308 091 400**	**264 031 545**
أعباء الاستغلال		
4- أعباء التعويضات	0	11 139 190
5- تغير المدخرات ونتيجة إصلاح قيمة التوظيفات طويلة المدى	0	
6-إيرادات مالية صافية	<119 680>	<96 207>
7- أعباء الأعوان	1 292 349	1 216 411
8-مخصصات الاستهلاكات والمدخرات	93 533	78 735
9- أعباء الاستغلال الأخرى	1 341 426	1 239 425
مجموع أعباء الاستغلال	**2 607 628**	**13 577 554**
نتيجة الاستغلال	**305 483 772**	**250 453 991**
10- أرباح عادية أخرى	4	6
11- خسائر عادية أخرى	1	10
نتيجة الأنشطة العادية قبل احتساب الأداء	**305 483 775**	**250 453 987**
12- ضرائب على المرابيح	45 845 905	37 575 581
13- المساهمة الاجتماعية التضامنية	9 169 180	7 515 116
14- ضرائب على التوظيفات	0	0
نتيجة الأنشطة العادية بعد احتساب الأداء	**250 468 690**	**205 363 290**
15- العناصر الطارئة	**0**	**0**
النتيجة قبل المدخرات الفنية	**250 468 690**	**205 363 290**
16- تغير المدخرات لمخاطر التدخل	<250 468 690>	<205 363 290>
النتيجة الصافية للسنة	**0**	**0**

صندوق ضمان الودائع البنكية

جدول التدفقات النقدية لسنة 2023

(بالدينار التونسي)

	2023/12/31	2022/12/31
التدفقات النقدية المتصلة بالاستغلال		
- المساهمة المقبوضة من المنخرطين	266 608 169	244 532 685
- مداخيل التوظيفات المقبوضة	72 972 529	35 550 410
-المنخرطون والمدينون الآخرون	68 770	102 604
-تعويضات للدائنين	0	<11 036 586>
- المبالغ المدفوعة للأعوان والمدينون الأخرون	<1 740 194>	<1 657 231>
- أداءات وضرائب مدفوعة (دون ضرائب على المرابيح)	<41 615 841>	<31 219 289>
- قروض مضمونة/ خلاص قروض مضمونة	0	0
- اقتناء/تفويت لتوظيفات قصيرة المدى	<282 577 229>	<207 143 591>
- ضرائب على المرابيح مدفوعة	<49 010 283>	<20 339 371>
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستغلال	**<35 294 079>**	**8 789 632**
التدفقات النقدية المتصلة بأنشطة الاستثمار		
- اقتناء/تفويت لتوظيفات طويلة المدى	0	0
2- مزودون ودائنون آخرون	<17 221>	<232 173>
التدفقات النقدية المخصصة لأنشطة الاستثمار	**<17 221>**	**<232 173>**
التدفقات النقدية المتصلة بأنشطة التمويل		
-مقابيض إصدار رأس المال	0	0
- إصدار قروض	0	0
- استخلاص قروض	0	0
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل	0	**0**
تغير الخزينة	**<35 311 300>**	**8 557 459**
الخزينة في بداية السنة المحاسبية	**43 102 585**	**34 545 126**
الخزينة في نهاية السنة المحاسبية	**7 791 285**	**43 102 585**

أهمّ الإيضاحات حول القوائم المالية

❖ **إعداد وضبط القوائم المالية:** تمّ إعداد القوائم المالية لصندوق ضمان الودائع البنكية عملا بأحكام الفصل 37 من الأمر الحكومي عدد 268 لسنة 2017 المؤرخ في 1فيفري 2017 المتعلق بضبط قواعد تدخله وتنظيمه وتسييره، والذي يخوّل لهيئة المراقبة إدراج تعديلات على النظام المحاسبي للصندوق تأخذ بعين الاعتبار خصوصياته على أن يتمّ الحصول على ترخيص من وزير المالية،

وعلى هذا الأساس تمّ ضبط القوائم المالية من قبل هيئة المراقبة بالاعتماد على المبادئ العامة المنصوص عليها بالنظام المحاسبي للمؤسسات الصادر بالقانون عدد 112 لسنة 1996 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 مع إدخال بعض التعديلات التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات نشاط الصندوق، وذلك باستثناء طريقة احتساب وعرض المدخرات الفنية حيث تمّ الاستئناس بما هو معمول به بالتجارب المقارنة في انتظار ما سيتمّ إقراره من قبل وزارة المالية.

❖ **عرض القوائم المالية:** تمّ إدخال بعض التعديلات على مستوى النماذج الخاصة بعرض القوائم المالية والمنصوص عليها بمعيار المحاسبة التونسي عدد 1، وذلك نظرا لخصوصيات صندوق ضمان الودائع البنكية حيث تمّ اعتماد التعديلات التالية:

- تصنيف الأصول والخصوم حسب طبيعتها من خلال ترتيب تنازلي للسيولة وللالتزامات المستحقة، عوضا عن تصنيفها كعناصر جارية وغير جارية،
- عرض بنود الأصول باعتماد القيمة المحاسبية الصافية. مع تقديم كل المعلومات الخاصة بالقيمة الخام وحسابات الاستهلاكات والمدخرات ضمن الإيضاحات حول القوائم المالية.
- تقسيم أعباء الاستغلال للصندوق حسب طبيعتها وتصنيف مداخيل التوظيفات والأعباء المالية ضمن العناصر المكونة لنتيجة الاستغلال، وذلك بحكم ارتباطها بطبيعة نشاط الصندوق
- إضافة نتيجة وسيطة وهي " النتيجة قبل المدخرات الفنية" تمّ عرضها بعد العناصر الخارقة للعادة، وهي تعبّر عن نتائج الصندوق قبل تكوين أو استرجاع المدخرات الفنية.

❖ **طريقة احتساب وعرض المدخرات الفنية:** اعتمد صندوق ضمان الودائع البنكية على قاعدة محاسبية تقتضي تسجيل في تاريخ ختم سنة محاسبية معينة لمدخرات فنية تحت اسم "مدخرات لمخاطر التدخل" وهي تمثل استثناء لمتطلبات المعيار المحاسبي عدد 14 المتعلق بالاحتمالات والوقائع اللاحقة لتاريخ الختم. وترتكز هذه الطريقة على الخاصيات التالية:

- تحتسب المدخرات لمخاطر التدخل على أساس فائض مجموع الإيرادات المحققة من طرف الصندوق بعد طرح مجموع الأعباء قبل تكوين المخصصات المتعلقة بهذه المدخرات.
- طريقة تقييم المدخرات لمخاطر التدخل تعتمد على فرضية أن مبلغ المساهمات والنتائج المالية تمثل تقريبا مبلغ المخاطر المضمونة من طرف الصندوق نظرا لإمكانية تعديل هذه المساهمات.
- تعرض المدخرات لمخاطر التدخل ضمن الأموال الذاتية للصندوق ويتم استرجاعها عند تدخل الصندوق، حيث إنّه طبقا للفصل 151 من القانون عدد 48 لسنة 2016 يتعين رصد كامل أرباح الصندوق في شكل احتياطات.

UNION AUDIT TUNISIE
Société d'Expertise Comptable inscrite à l'OECT
67 Av Alain Savary 1082 Tunis
Tél : 71 787 233 - Fax : 71 796 147
Email : uat@gnet.net

INTERNATIONAL COMPANY FOR CONSULTING AND AUDITING
Société d'Expertise Comptable inscrite à l'OECT
Cité les jardins 1- Av Alain savary 1082 Tunis
Tél : 71 842 350 - Fax : 71 891 838
Email : administratif@icca.tn

التقرير العام لمراقبي الحسابات

السنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2023

السادة أعضاء هيئة المراقبة
لصندوق ضمان الودائع البنكية

I-تقرير حول تدقيق القوائم المالية

1. الرأي

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات المزدوجة التي أسندت لنا من طرف هيئة المراقبة المنعقدة في 8 أفريل 2021، قمنا بتدقيق القوائم المالية لصندوق ضمان الودائع البنكية المختومة في 31 ديسمبر2023، والتي تتكون من الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية والإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص للمبادئ والقواعد المحاسبية الهامة.

إن القوائم المالية لسنة 2023 تبرز مجموعا صافيا للموازنة بمبلغ 1.110.699.568 دينار ونتيجة إيجابية قبل المدخرات لمخاطر التدخل بمبلغ 250.468.690 دينار ونتيجة صافية لاشيئ .

برأينا، وباستثناء التحفظ المذكور بالفقرة "أساس الرأي بتحفظ" فإن القوائم المالية لصندوق ضمان الودائع البنكية والمصاحبة لهذا التقرير صحيحة وصادقة وتعبر بصفة وفية من كافة الجوانب الجوهرية، عن وضعيته المالية وعن نتائج أعماله وعن تدفقاته النقدية للسنة المختومة في 31 ديسمبر 2023 وفقاً للمعايير المحاسبية المعتمدة بالبلاد التونسية.

2. أساس الرأي بتحفظ

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق المعمول بها في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا وفقا لهذه المعايير موضحة لاحقا في تقريرنا ضمن فقرة "مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية".

نحن مستقلون عن الصندوق وفقا لمتطلبات معايير السلوك الأخلاقي ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية وإننا قد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لتلك المتطلبات.

-1

في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساسا لإبداء رأينا مع التحفظ التالي:

-2

مثلما هو مبين بالإيضاح عدد2 والإيضاح عدد 4.3 من القوائم المالية (صفحتي 6و09)، لم يتمكن الصندوق عند ختم الحسابات من تقدير قيمة الضمانات الممنوحة للمودعين وتكوين مدخرات فنية على هذا الأساس وذلك في غياب جرد كامل لجميع المودعين.

لذا ولغاية تقييم وعرض المدخرات الفنية المتعلقة بضمان تعويض المودعين، اعتمد صندوق ضمان الودائع البنكية على قواعد محاسبية مختلفة في بعضها مع القواعد المنصوص عليها بالنظام المحاسبي للمؤسسات. حيث، خلافا لمتطلبات المعيار المحاسبي عدد 14 المتعلق بالاحتمالات والوقائع اللاحقة لتاريخ الختم، فان هذه المدخرات تم تكوينها على أساس فائض مجموع الإيرادات المحققة من طرف الصندوق خلال السنة بعد خصم مجموع الأعباء قبل تكوين المخصصات المتعلقة بهذه المدخرات.

كما تم اسناد هذه المدخرات خاصيات الاحتياطات وذلك للأسباب المذكورة في الإيضاح عدد 02 وتم بالتالي عرضها ضمن الأموال الذاتية للصندوق تحت بند "مدخرات لمخاطر التدخل".

-3

علاوة على ذلك، ومثلما هو مبين في الإيضاح عدد 02 المذكور أعلاه، تم ادخال بعض التحويرات على نماذج القوائم المالية المعروضة ضمن المعيار المحاسبي عدد01، وذلك للأخذ بعين الاعتبار لخصوصيات نشاط الصندوق وعملياته المالية.

بالرغم من أنه من صلاحيات هيئة المراقبة ادراج تعديلات على النظام المحاسبي للصندوق للأخذ بعين الاعتبار لخصوصياته، إلا أن صحة هذه الاستثناءات والتعديلات تبقى مشروطة بتنقيح بعض أحكام القانون عدد48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 مثلما تم اقتراحه من قبل محافظ البنك المركزي التونسي حسب مكتوب تم توجيهه الى وزير المالية بتاريخ 5 جوان 2020، من ناحية، والحصول على ترخيص وزير المالية طبقا لمقتضيات الفصل 37 من الأمر الحكومي عدد 268 لسنة 2017 المؤرخ في غرة فيفري 2017 من ناحية أخرى .

تجدر الإشارة إلى أن "رأيا "خاصا بمحاسبة صندوق ضمان الودائع البنكية هو في طور إجراءات المصادقة عليه من طرف المجلس الوطني للمحاسبة وسيمثل هذا الرأي بعد ذلك الإطار المرجعي لمحاسبة الصندوق.

3. تقرير التصرف السنوي

إن المدير العام مسؤول عن إعداد تقرير التصرف السنوي . هذا التقرير تقع المصادقة عليه من طرف هيئة المراقبة.
إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل المعلومات المعروضة في هذا التقرير وإننا لا نبدي أي نوع من التأكيد حولها.
طبقا للفصل 266 من مجلة الشركات التجارية، فان مسؤوليتنا تتمثل في التأكد من مدى تطابق المعلومات حول الوضعية المالية وحسابات الصندوق المعروضة في تقرير التصرف مع المعلومات المذكورة ضمن القوائم المالية. وانه ليس لنا ملاحظات حول ذلك.

4. مسؤوليات الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير المحاسبة التونسية، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لتمكنها من إعداد قوائم مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على استمرارية الاستغلال والإفصاح، عندما ينطبق ذلك، عن أمور تتعلق باستمرارية الاستغلال واستخدام أساس استمرارية الاستغلال المحاسبي، ما لم تنوي هيئة المراقبة تصفية الصندوق أو إيقاف أعماله أو لا يوجد بديلا واقعيا غير ذلك.

إن الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين على الإشراف على عملية التقارير المالية.

5. مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وإصدار تقريرنا الذي يتضمن رأينا.

التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضمانة بأن التدقيق الذي تم القيام به وفقا للمعايير الدولية للتدقيق المعمول بها في البلاد التونسية سيكشف دائما أي خطأ جوهري، إن وجد.

إن الأخطاء يمكن أن تنشأ من الغش أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت، بشكل فردي أو إجمالي، ممكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستعملي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق المعمول بها في البلاد التونسية، نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال التدقيق، بالإضافة الى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مستجيبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن غش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، حيث أن الغش قد يشتمل على التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية في الصندوق.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- الاستنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة لأساس استمرارية الاستغلال، بناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكاً جوهريا حول قدرة الصندوق على استمرارية الاستغلال كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فإننا مطالبون أن نلفت الانتباه في تقرير تدقيقنا إلى الإيضاحات ذات العلاقة في القوائم

المالية، وإذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير ملائم، فسنقوم بتعديل رأينا.

إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف الصندوق على الإستمرار كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للقوائم المالية بما فيها الإفصاح فيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.
- لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة بخصوص نطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال تدقيقنا.

II-تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

1-نجاعة نظام الرقابة الداخلية

عملا بأحكام الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية، قمنا بفحص نظام الرقابة الداخلية. وتم تقديم ملاحظاتنا وتوصياتنا المتعلقة بالإجراءات الإدارية والمالية والمحاسبية إلى هيئة المراقبة ضمن تقرير منفرد.

وتجدر الإشارة إلى أن فحصنا لنظام الرقابة الداخلية الخاص بمعالجة المعلومات المحاسبية وبإعداد وعرض القوائم المالية لم يبرز نقائص جوهرية من شأنها أن تأثر على رأينا حول القوائم المالية.

تونس في 2024/03/11

مراقبي الحسابات

عن اتحاد المراجعة التونسي	عن الشركة العالمية للاستشارة والتدقيق
عبد اللطيف عباس	**أنيس السماوي**